

الإجتهاد والفتوى

الدروس الخمسة

من لم يكن من أهل الاجتهاد لا يجوز له أن يُفتي، لابد للمجتهد أن يأخذ الأحكام من الأدلة، من يأخذها تقليدًا لغيره هو مقلدٌ يحتاج إلى أن يسأل ومن ثمَّ لم يصح أن يسأل ويستفتي

أن يكون من أهل
الاجتهاد

صفته العالم
المفتي

لأن غير العدل لا يوثق في خبره ولذلك فإنه لا يصح أن يُستفتي وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]

أن يكون من أهل
العدالة

عنده منهجٌ مخالفٌ للمنهج الشرعي الصحيح المتعلق بتقرير الأحكام الشرعية سواءً كان يستقي الأحكام مثلاً بالذوق أو الكشف أو الهوى أو يكون ممن يردُّ شيئاً مما في الكتاب والسنة لوجود تقعيداتٍ عنده مخالفةً لما في الشريعة

لا يحسن أن يُستفتي إلا في مواطن الضرورات التي يؤمن من أن يقع ذلك المفتي في مخالفةٍ شرعيةٍ في ذلك الباب ويكتفى بسؤال غيره عن سؤاله وما ذاك إلا خوفاً من أن يقع الإنسان في مخالفةٍ شرعيةٍ لقواعد الشريعة وأصولها من حيث لا يشعر ومن ثمَّ يتقرب إلى الله عزَّ وجلَّ بمن كان يسير على كتاب الله وسنة رسوله ويقدمهم على غيرهما ويكون ولاؤه وبرأؤه مبنياً على الانتماء إلى هذين الأصلين العظيمين

المبتدع

لا تهمل كتبه ومؤلفاته وذلك أن النظر في الكتب خصوصاً الكتب التي ألفت للنظر في الخلاف إنما ينظر فيها طلباً العلم وعلماء الشريعة ومن ثمَّ يميزون ما قد يقع فيها من مخالفةٍ أو خطأٍ ومن ثمَّ لابد من التفريق بين حال ذلك المستفتي العامي الذي قد تخفى عليه أوجه الخطأ في فتوى المفتي وبين ذلك العالم أو طالب العلم الذي يميز أصول المسائل ويعرف الأسباب التي وقع فيها عددٌ من الطوائف في مخالفةٍ للشريعة

لا يجوز أن يسأل وذلك لأنه لا يدرى هل الأجدر به أن يسأل أن يسأل ولأن الله عزَّ وجلَّ إنما أمر بسؤال أهل الذكر فأما من لم يكن من أهل الذكر لم يصح أن يسأل

مستور الحال
في العلم

لا بأس أن يُستفتي الحاكم والقاضي متى كان من أهل الاجتهاد

بعض أهل العلم قال: القاضي لا يُستفتي لأنه يعمل للفصل بين الخصومات وقد يأتيه أهل الخصومة فيفتيهم ثم بعد ذلك تتبين المسألة على خلاف ما حكيت له ومن ثمَّ احتجنا إلى أن يكون السؤال لشخص لا علاقة له بالقضاء والحكم وفصل الخصومات

الحاكم
والقاضي

ينبغي بالمفتي سواءً كان قاضياً أو لم يكن أن يفرق بين المسائل التي فيها نزاعٌ وخصومةٌ بين اثنين فيتكلم فيها لا على جهة الفتوى وإنما يتكلم فيها على جهة القضاء متى تقدَّم إليه المتخاصمان وأما المسائل التي تكون بين العبد وبين ربه سبحانه وتعالى ولا يوجد أطرافٌ أخرى فيها فمثل هذا ينبغي أو يحسن بالقاضي والحاكم أن يجيب فيها وأن يُظهر الحكم الشرعي فيها

استفتاء المستفتي
من هو عدو له
ومن هو صديق

إذا كان بين المستفتي والمفتي عداوةً إما لأمرٍ دنيويٍّ أو لغيره فإنه لا بأس أن يستفتي الإنسان العدو والصديق سواءً كانت الفتوى للمستفتي أو عليه فإن المفتي يجيبه في الحالين ولا بأس أن يفتي ذلك المفتي لمن سألَه فإن العداوة والصداقة ليست من منافيات باب الفتوى

بخلاف باب الشهادة فإن العدو لا يشهد على عدوه والصديق الذي بينه وبين الإنسان مخالطةً لا يشهد لصديقه

استفتاء الغضبان

لا يُستفتي الغضبان متى كان غضبه مسيطرًا عليه يشوش فكره أو يجعله لا يتمكن من فهم كلام المستفتي أو يكون هذا المفتي في حالة تعجزه عن إدراك عواقب أموره أو عن معرفة دلالات النصوص لأنه في هذه الحال قد لا يُتم النظر في المسألة وقد لا يستذكر جميع النصوص الواردة فيها وقد لا يفهم كلام المستفتي على حقيقته

كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تقض بين اثنين وأنت غضبان»

إذا كان المستفتي يعلم من المفتي أنه قد وصل إلى حال يتشوش عليه ذهنه في حال الغضب فإنه لا يستفتي ذلك المفتي

كما في قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]

كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]

يقول سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]

قال النبي صلى الله عليه وسلم: «بعثت بالحنيفية السمحة»

أحكام الشريعة يُسرُّ سهلةً فإذا أفتى المفتي بحكم شرعيٍّ مأخوذٍ من الكتاب والسنة فإن ذلك الحكم هو اليسر والسهولة وهو المحقق لمصالح الخلق

ليس المراد باليسر والسماحة: موافقة الناس على رغباتهم وأهوائهم وإنما متى سار الإنسان على الحكم الشرعي فحينئذٍ يكون على جانب التيسير والتسهيل

التيسير والتشديد

الجمهور يرون المنع من حج المرأة بدون محرمٍ لما ورد في حديث ابن عباس في الصحيحين: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تسافر امرأةٌ إلا مع ذي محرم»، فقيل: يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجةً وإنني اكتتبتُ في غزوة كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اذهب فحجَّ مع امرأتك» فهؤلاء سهَّلوا على النساء فالمرأة التي ليس لديها محرمٌ حينئذٍ يسقط عليها وجوب الحج على هذا القول وبالتالي لن تدفع تكاليفه ولن تُمضي الأوقات الطويلة في أداء شعائره ولن يكون منها التعب والمشقة التي تُبذل عادةً لمن أراد الحج والعمرة وفي مقابلها ستجلس في بيتها وقد نوت الحج ومن ثمَّ سيُكتب لها أجر الحج كاملاً

بخلاف القول الأول الذي يقول بأن المرأة التي ليس لها محرمٌ يجب عليها أن تحجَّ فإن هذا يشدد على الناس ومن المعلوم أن القول القائل برفع الوجوب أسهل من القول القائل بتقرير أمر الوجوب

قد يُظنُّ أن بعض الفتاوى هي مما يعسرُّ على الناس وتكون في الحقيقة هي التي تيسرُّ للخلق ومن أمثلة هذا: في مسألة الحج بدون محرمٍ

لا يفتي علماء الشريعة في مسألةٍ بفتوى إلا إذا غلب على ظنهم أن ذلك الحكم هو شرع رب العزة والجلال وأنه دين الله الذي تعبد الخلق به ومن ثمَّ لا يصح أن يُظنَّ بالفقيه والمجتهد أنه ينسب إلى الله ما لا تصح نسبته إلى شرع الله ودينه ولا يعني التشكيك في نيته أو في مقصده فورود الخطأ هذا أمرٌ محتملٌ

المفتي بشرًا لا يوحى إليه وبالتالي ليس معصومًا من الزلل والخطأ في اجتهاداته

خطأ
المفتي

إذا اجتهد ثم بعد ذلك
حصل إلتلاف فتواه
بنوع من أنواع الإلتلاف
نقول حينئذٍ هذه
المسألة على نوعين:

مسألة كان يرى الفقيه فيها رأيًا في السابق بناءً على أدلة ثم تغير رأيه في الحكم
وليس في مناط الحكم فبالتالي لا يجب عليه ضمان ما فعله ذلك المستفتي

إذا كان الخطأ ناشئًا من أمر عائد إلى المفتي إما لعدم إكماله النظر في المسألة أو لكونه لم
يتحقق من كون شرط من الشروط المتعلقة بالمسألة أو نحو ذلك ففي هذه الحال يكون ذلك
المفتي عنده نوع من أنواع التفريط فإذا فرط فحينئذٍ يجب عليه الضمان يضمن ما أتلّفه ذلك
المستفتي أما لو كان هناك رجوع فهذا لا نوجب فيه الضمان على المفتي

الإفتاء وظيفة عامة يتصدى المفتي فيها لحوائج الناس ومن ثم قد يشغله ذلك عن الاكتساب

إن كان يكتسب واكتفى باكتسابه فهذا خير الأمور وأكملها

إن كان لا يكتسب وكان محتاجًا إلى ما يقوم بحوائجه التي تمنعه الفتوى من استكمالها والنظر فيها ففي هذه
الحال نقول بأنه لا بأس أن يبذل للمفتي الرزق من بيت المال لأن بيت المال مُعدُّ لمصالح المسلمين وهذا من أنواع
مصالح المسلمين

أخذ المفتي
الأجرة أو الرزق
من بيت المال

إذا كانت الأجرة
من المستفتيين

طائفة قالوا: بأنه لا يجوز لأن هذا من أخذ الثمن على أعمال القرب ومن شراء الحياة
الدنيا بالآخرة

طائفة قالوا: بأنه يجوز أخذ الأجرة لأن هذا المفتي قد بذل من نفسه وخصص وقته
واشتغل بما يتعلق بأمر الفتوى ترتيبًا وتحضيرًا وتهيئةً

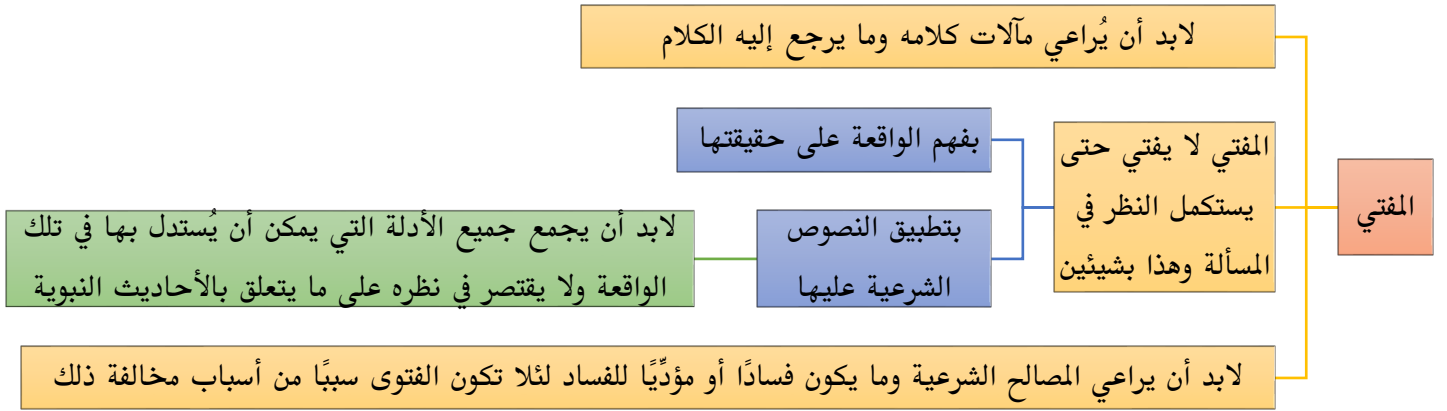
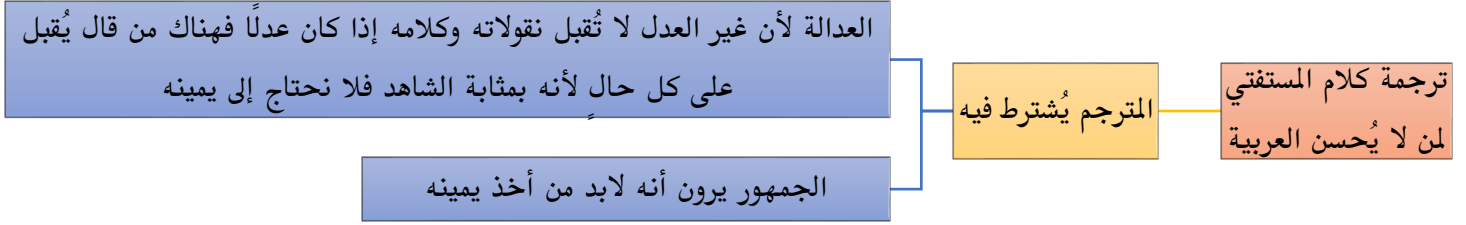
طائفة قالوا: بأن المفتي يأخذ أجرًا على ما أداه من عمل مثلاً إذا كان يكتب الفتوى ففي
هذه الحال له حق أخذ الأجرة على كتابة هذه الفتوى

في عصرنا الحاضر وجد من يضع رسوماً على المستفتين الذين يتصلون بالمفتين ويكون هناك أرقامٌ معيّنة من شركات
الاتصال بحيث هذه الأرقام من اتصل بها كان عليه أجرٌ مضاعفةٌ عن أجره الاتصال بحيث يكون بعضها للشركة
وبعضها لمكتب المفتي هذا مما يدخل في هذه المسألة أخذ الأجرة على الفتوى

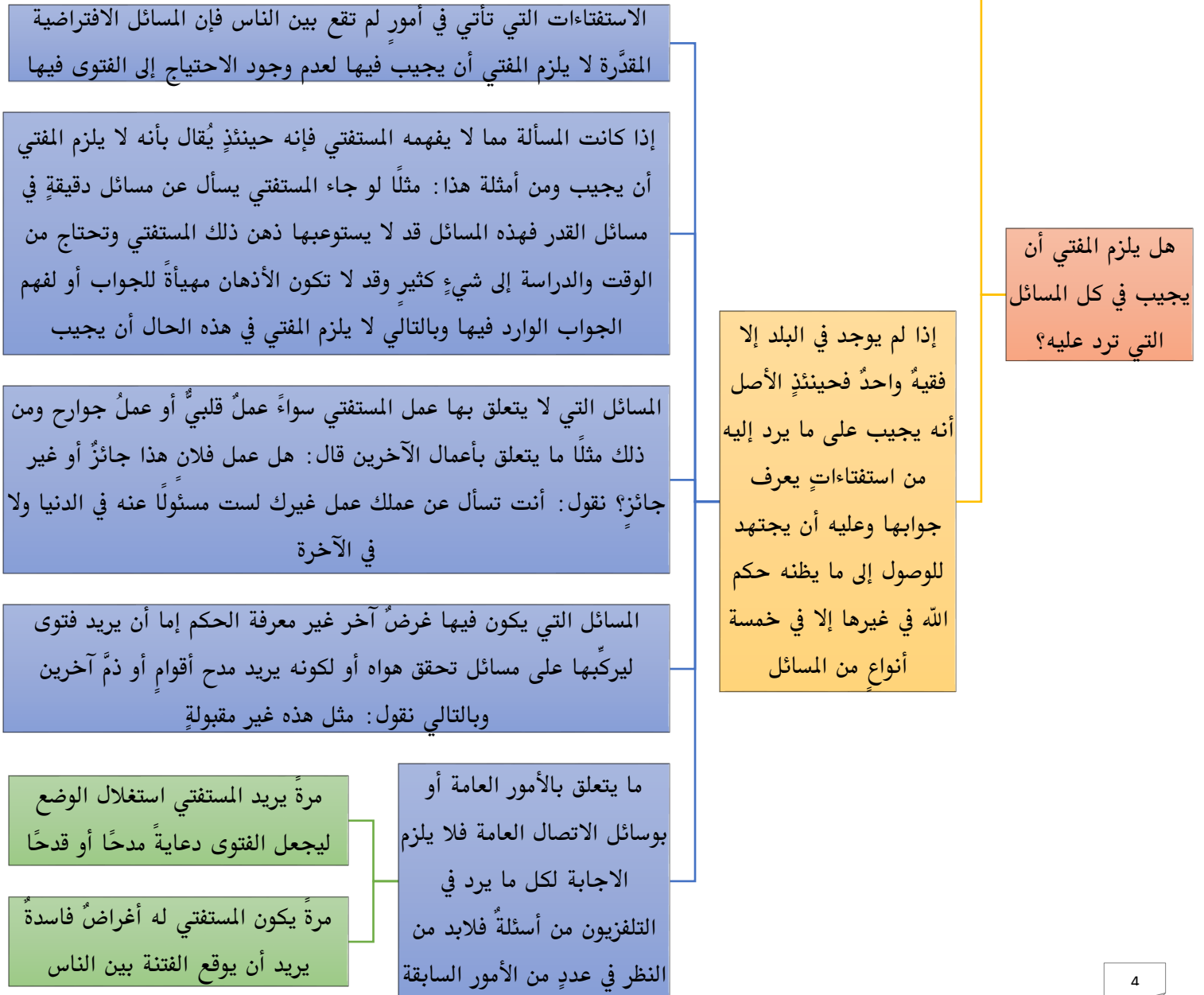
طائفة قالوا: ننظر فإن كان هناك معاملةً سابقةً بين المفتي والمستفتي فلا بأس أن يأخذ بعضهم من بعضهم
الآخر، أو ممن يكون بينهم وبينه تعاملٌ بالهدايا فيما سبق

هل يحق للمفتي
قبول الهدايا؟

طائفة قالوا: لا ينبغي للمفتي أن يأخذ شيئاً من الهدايا واستدلوا عليه بحديث ابن اللتبية الذي في
الصحيح لما ولاه النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء بالمال قال: هذا لكم وهذا أهدي إليّ، فلم يقبل النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك وقال: «ألا جلس في بيته أمه حتى ينظر هل يُهدى له أو لا؟»



إذا وجد مفتٍ آخر في البلد فحينئذٍ للمفتي أن يرد الفتوى وأن يطالب المستفتي بالرجوع إلى العالم الآخر ولا زال يتدافعون الفتيا



أنه قد يُصدر الإنسان الفتوى في وقتٍ فتُفهم على غير مراده منها، يكون هناك حادثةٌ أو قضيةٌ أو فعلٌ منتشرٌ بين الناس فيُسأل عن فعلٍ آخر وبالتالي يعلم أن الناس ينزلون كلامه على ذلك الحال وذلك الفعل وبالتالي لا يلزمه الجواب وإذا أجب لزمه أن يُفرّق بين تلك المسألة والمسألة الأخرى

أن يُحدّر من المسائل التي فيها خصوماتٌ هذه مرجعها للقاضي

أنه في مراتٍ يأتي اسمٌ مشتركٌ وهذا الاسم يحتمل معانيَ متعددةً ومن ثم لا بد من التفصيل في هذا الاسم المشترك مثال: حكم التأمين فلو قال واحدٌ: ما حكم التأمين؟ هذا لفظة التأمين مشتركةٌ بين معنيين أو معانٍ متعددةٍ هل تريد التأمين بعد الفاتحة؟ هذا مستحبٌ، أو تريد التأمين التعاوني؟ هذا جائزٌ، أو تريد التأمين التجاري؟ فهذا ممنوعٌ منه، ولكلٍّ حكمه، وبالتالي الاسم المشترك الذي يأتي في الاستفتاء لا بد من التمييز بينه وبين غيره

لا بد على المفتي أن يلاحظ

وجود بعض التحايل من المستفتين بعض المستفتين يريد أن يبرئ ساحته ويسلم عرضه من أمرٍ يفعله فيدلّس على المفتي في بعض فعله من أجل أن يفتيه بالجواز حتى إذا جاءه من جاءه يعترض عليه أو ينصحه، يقول: عندي فتوى بالجواز وهو إنما أفتي بجواز فعلٍ آخر مُغايرٍ لهذا الفعل

ما يتعلق بوسائل الاتصال والتواصل والإعلام فهذه الوسائل هي يمكن استعمالها لنشر الخير وبثّه وبالتالي فاستعمالها في الفتوى قد يكون له آثارٌ حميدةٌ لكن عندنا عددٌ من الإشكالات فالفتوى في مثل هذه الوسائل في كثيرٍ من الأحيان لا يُعرف من صاحبها والأصل في الاستفتاء: ألا يؤخذ إلا بقول من يوثق به في علمه ودينه وعدالته فلا بد من تمييز حقيقة المفتي ولا بد من التأكد من نسبة الفتوى إليه سواء كانت بصوته وكلامه والناقل أيضاً يوثق به لأننا وجدنا في بعض هذه الأوقات من يقوم بتغيير الأصوات وتركيب الجمل بعضها على بعض ومن ثم فمثل هذا يجعل الإنسان يعيد النظر فيما نُقل في هذه الوسائل من فتاوى منسوبةٍ إلى علماء الشرع

ولي الأمر قائمٌ بأمر المجتمع لأنه يتولى أمر المسلمين ومما يحتاج إليه المسلمون: وجود من يفتيهم، وبالتالي فإن تنظيم ولي الأمر لهذا الباب أمرٌ مطلوبٌ لأنه يحقق مقصود الشارع

تهيئة المفتين

قد يكون هناك تصوّراتٌ غير حقيقةٍ للوقائع مما يمكن أن يقع به تلبيسٌ على المفتي ومن ثم فإن على ولي الأمر واجبٌ شرعيٌّ بمراقبة مثل هذه الفتاوى والنظر فيها

مراقبة الفتاوى والنظر فيها

إذا كانت الفتوى ستؤدي إلى الاقتتال وسفك الدماء والفرقة فإنه حينئذٍ لا يصح أن تُبدل هذه الفتوى

النظر في مآلات الفتوى

إيجاد المراجع العلمية التي يُرجع إليها

واجباتٌ ولي الأمر الشرعية المتعلقة بالفتوى

وإلا لأدى ذلك إلى التباس أحوال كثيرة واختلاط أمور عديدة وكم من من يُظنُّ أنه من أهل العلم والفتوى ويأتي بفتاوى غريبة شاذة مخالفة لمحكّمات النصوص الشرعية فكم من إنسان أفتى باستحلال أموال الآخرين ودمائهم بدون أن يكون هناك مستند شرعي وإنما هو الهوى والسير على مقتضى ما يسير عليه أصحابه في فرقته وفي تعلمه ونحو ذلك

تقرير الشروط
والضوابط المتعلقة
بأمور الفتوى

واجبات ولي
الأمر الشرعية
المتعلقة بالفتوى

النظر في تمسك الناس بهذه الفتاوى وعملهم بها والتأكد من وجودها بين أيديهم

أثر عن بعض الصحابة أنهم منعوا أشخاصاً من الفتوى وخصصوا مفتين في بعض الأبواب العلمية

الفتوى لابد أن يكون لولي الأمر مدخلٌ فيها، وذلك بتقويتها، بالأمر بها بإظهارها وإشهارها بالتأكد من أنه لا يدخل في باب الفتوى إلا من كان مؤهلاً في هذا الباب.

بعض الناس مثلاً يقول: بأن يجب الالتزام بأداء الصلاة في أوقاتها حتى بالنسبة للمسافرين وبالنسبة للمرضى فيقال له: بأن الرخصة قد جاءت في النصوص بإعفاء هؤلاء من هذا الواجب فهذه الرخصة منسوبة إلى الشارع، المسافر يجوز له أن يفطر، وأن يقصر الصلاة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] ونحو ذلك من النصوص

الأخذ بالرخصة الواردة في الكتاب والسنة فهذا جائزٌ ومباحٌ على الإنسان أن يفعلهُ فإن الله يُرخص لهم في ذلك إلا لكون هذه الأمور مباحةً جائزةً

تتبع الرخص مصطلح
يُراد به أحد معنيين

الرخص

اختلافات العلماء بل قد يُطلق على شواذ الأقوال، وهذا ليس برخصة منسوبة إلى الشارع وإنما هي اجتهادات من بعض الفقهاء وبالتالي ليست معصومة قد يقع فيها الخطأ، ومن ثم فإنه عند وجود الرخص فإننا نعمل فيها قواعد اختلاف الفتوى أو تعدد المجتهدين يؤخذ بقول الأعم، الأورع، على ما تقدّم